الإصلاح الزراعي

جذور الإصلاح الزراعي التاريخية

من أكبر الإنجازات التي تنسب لعبد الناصر الإصلاح الزراعي ، والحقيقة لم تكن فكرة الإصلاح الزراعي أمراً جديداً، في الحياة المصرية، بل أن أصواتاً ارتفعت تطالب بتحديد الملكية، على صفحات الصحف، وداخل قاعة البرلمان، في فترة حكم فاروق نشر كُتيِّباً فيه مشروع مريت غالي عن الإصلاح الزراعي، يتضمن تحديد الملكية، بمائتي فدان، بعد أن تستولي الحكومة على ما يزيد عن هذا الحد، من الملكيات القائمة. كما أصدر صادق سعد، أحد كتَّاب مجلة "الفجر الجديد" الماركسية، كُتيِّباً عام ١٩٤٥، باسم " مشكلة الفلاح " عرض فيه حال الفلاحين في مصر، من وجهة النظر الماركسية، وحدد ثلاثة مطالب للإصلاح الزراعي، هي:

١- تحديد الملكية الزراعية، وتوزيع ما يزيد عن خمسين فدان، على الفلاحين الفقراء.

٢- تشجيع زيادة الإنتاج، عند هؤلاء الفلاحين، عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية.

٣- حماية الطبقة الفلاحية، بإصدار التشريع الفلاحي .

وتقدَّم محمد خطاب عضو مجلس الشيوخ، وعضو الهيئة السعدية، بمشروع لتحديد الملكية، بحد أقصى خمسين فداناً، على أن يتم ذلك، من دون تأميم أو مصادرة وإنما بتفتيت الوراثة، وعدم السماح بزيادة الملكية وأُحيل المشروع إلى لجان لدراسته، داخل مجلس الشيوخ، ونوقش في جلسة ٢٦ يونيه ١٩٤٥، ولكنه بقي معلَّقاً حتى خرج محمد خطاب من مجلس الشيوخ، ورفض النقراشي تعيينه مرة أخرى في المجلس، ولما

رشح نفسه عام ١٩٤٧ في دائرة عابدين، أسقطته الحكومة. ورغم أن محمد خطاب لم يَدْعُ، في المشروع، إلى المصادرة أو التأميم وإنما دعا إلى الحد من تضخم الملكية الزراعية، ووقف نموها الإقطاعي، في حدود احترام الدستور، الذي كانت تنص المادة التاسعة منه، على: "إن الملكية حرمة، فلا يُنزع من أحد ملكية إلا بسبب المنفعة، في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عنها فيها. وبشرط تعويضه تعويضاً عادلاً"؛ فإن المعارضة له كانت عنيفة وحاسمة، من جانب الإقطاعيين والحكومة، فقد وجدوا في الحديث عن تحديد الملكية، صدمة شديدة لهم.

ولم يكن مشروع محمد خطاب هو نهاية الحديث عن الإصلاح الزراعي قبل ٢٣ يوليه ١٩٥٢، فقد قدَّم النائب إبراهيم شكري، عضو حزب مصر الفتاة أو الاشتراكي فيما بعد مشروعاً إلى مجلس النواب، مطالباً بتحديد الملكية بخمسين فداناً، وذلك تجاوباً مع برنامج الحزب، الذي صدر عام ١٩٤٩ ولكن المشروع لم ير النور أيضاً.

كان موقف الإقطاعيين من هذه المشروعات، في غاية الضراوة والشراسة، وفي مقدمتهم الملك فاروق، الذي ورث عن والده فؤاد ١٥ ألف فدان، زادها إلى ٤٨ ألف فدان. وسيطر على نحو ٤٥ ألف فدان من أراضي الأوقاف. [1]

أمريكا والإصلاح الزراعي

كانت فكرة الإصلاح الزراعي ترد في أحاديث المسئولين الأمريكيين، الذين تدفَّقوا على مصر، بعد حريق القاهرة، كانوا يطلبون بإصلاحات اجتماعية، تمنع اشتعال ثورة شعبية. وانبرى الدكتور أحمد حسين، أحد المقتنعين بهذه السياسة، والشديد القرب من الأمريكيين يدعو إلى الإصلاحات الاجتماعية، ويشكِّل جمعية الفلاح، ويطلب من علي ماهر، أن يدعو الملك إلى التنازل عن نصف أرضه للشعب. كما طالب أحمد حسين، الدولة بالتدخل لوضع حد أدنى لأجور العمال.

([1]) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " الهيئة المصرية العامة للكتاب ج١ ص ٢٥٤- ٢٥٦ بتصرف .

كتب إحسان عبد القدوس، في روز اليوسف، خلال شهر مايو ١٩٥٢، يشيد بالدكتور أحمد حسين، ويدعوه إلى تحويل جمعية الفلاح إلى حزب، ولكن الدكتور أحمد حسين فضَّل ألا يحوِّل جمعيته إلى حزب، حتى لا تصطدم بالأحزاب الأخرى، وحتى يتاح للموظفين والمثقفين، والإداريين، فرصة الانضمام إليها .

ووضح من اتصال الأمريكيين، برجال السياسة المصرية، أن الإصلاح الزراعي كان أحد العروض، التي يقترحونها، وقد اتصلوا بمصطفى مرعي قبل ٢٣ يوليه، ورفض الموافقة على فكرتهم، في تحديد الملكية، عن أي طريق، يتعارض مع الدستور. واقترح تطويراً لمشروع محمد خطاب [١] .

الثورة والإصلاح الزراعي

فكرة الإصلاح الزراعي قديمة ، كما قلنا ، وبعد الثورة تبناها جمال سالم بعد أن صقلت خلال لقاءات تمت بينه وبين أحمد فؤاد ودكتور راشد البراوي .

وقد أكد محمد نجيب تبني جمال سالم لفكرة الإصلاح الزراعي فيقول : " كان جمال سالم هو أول من تبنى المشروع ، وكان وراء جمال سالم الدكتور راشد البراوي الذي كان على علاقة ببعض ضباط الجيش قبل الثورة خاصة ذوي الاتجاهات اليسارية منهم .. كان جمال سالم من أنصار تحديد الملكية ، وكان صديقه راشد البراوي يطالب بمصادرة أراضي كبار الملاك على قدر استطاعتنا ، دون أي تعويض ، وكان رأي رشاد مهنا التعويض ، وعدم تفتيت الملكية بتوزيع الأراضي على الفلاحين في حدود الخمسة أفدنة .

وكان علي ماهر أميل إلى فرض الضرائب التصاعدية بدلاً من تحديد الملكية.

وعرض المشروع على لجنة من مجلس الدولة يرأسها د. عبد الرزاق السنهوري فصاغه صياغة قانونية مناسبة إلا أن علي ماهر ظل متردداً أكثر من سبعة أسابيع لكي يوقع على القانون .

---

(١) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٣٨.

وبسبب هذا التأجيل وقعت أول أزمة بيننا وبين علي ماهر .

فقد عقد علي ماهر مؤتمراً موسعاً حضره الأوصياء على العرش ، والوزراء في حكومته ، وبعض من مجلس القيادة ، وعدد من مستشاريه ، وأعضاء مجلس الدولة، كان الاجتماع في مبنى مجلس الوزراء ، وكان من بين الحاضرين جمال سالم، وصلاح سالم ، ود . راشد البراوي ، ود. السنهوري ، ورشاد مهنا ، وعبد الجليل العمري ، وبهي الدين بركات ، وسليمان حافظ .

وفي هذا الاجتماع استمرَّت المناقشة لساعات طويلة ، حول ما يتبناه على ماهر، وحول ما يطالب به جمال سالم، وانتهى الاجتماع بالتصويت لصالح تحديد الملكية ، بحد أقصى ٢٠٠ فدان .

وبالمناسبة صوت رشاد مهنا مع تحديد الملكية ، بعد أن كان مع الضرائب التصاعدية ، فقد تنازل مهنا عن رأيه وقال : " أنا أنزل على رأي الأغلبية " ووافق على المشروع .

وأعدَّ سليمان حافظ المشروع في صيغته النهائية ، ولكن ما إن دخل إلى مجلس الوزراء ، حتى بقي هناك وكأنه جثة هامدة ، ورغم أنني عارضت المشروع عندما قدم في مجلس القيادة إلا أنني أيدته أنا الآخر نزولاً على رأي الأغلبية ، وكان عليَّ أن أقف معه ، وكان عليَّ أن أتشكك في موقف علي ماهر من المشروع، لكن رغم ذلك أعطيناه مهلة أخرى وأخيرة لإخراج القانون ، لكنه لم يستجب .

وأحسسنا أن علي ماهر قد وقع تحت ضغط قوي من رجال الأحزاب ، وكبار السياسيين ، والملاك ؛ لتعطيل القانون فقررنا إقالته ، وأقيل فعلاً ، وتوليت الوزارة بدلاً منه . كان ذلك في ٧ سبتمبر ١٩٥٢ " [1]

حدد قانون الإصلاح الزراعي نصاب الملكية فقضى بأنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي فدان ، وله فوق ذلك أن يتصرف إلى

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " المكتب المصري الحديث ص ١٥٨ ، ١٥٩.

أولاده في مساحة أخرى لا تزيد على مائة فدان ، وتوزع الأراضي المستولى عليها على صغار الفلاحين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أفدنة .

ومن العجيب أن يُنْسب هذا القانون إلى جمال عبد الناصر وهو لا ناقة فيه ولا جمل فلم يناد به ولم يحضر حتى الاجتماع الذي أقرَّ فيه !!!

وقد اعترض على صدور هذا القانون كبار الملاك ، وجميع الأحزاب السياسية ، ووزارة علي ماهر ، واقترحوا فرض ضرائب تصاعدية على الأطيان أو رفع الحد الأقصى لملكية الفرد إلى خمسمائة فدان بدلاً من مائتي .

وأيدُّوا رفضهم بفتاوى دينية تحرم انتزاع ملكية أي شخص إلا بحكم قضائي مبني على مسوغات شرعية لنزع الملكية . وفي مقابل هؤلاء المعارضين فإن رغبة رجال الثورة في نزع ملكية كبار الملاك الذين كانوا يمثلون مراكز قوى تؤثر على اتخاذ القرار ، كما أن رجال الأحزاب كانوا من هؤلاء فكان تزاوج السلطة والمال سبباً في عدم صدور قرارات من شأنها تحقيق العدالة الاجتماعية فالمجتمع كان يتكون من ثلاث طبقات : حوالي نصف في المائة تملك وتحكم ، وغالبية – عمال وفلاحين وحرفيين وصغار الموظفين – تعيش تحت خط الفقر ، ونسبة صغيرة من الطبقة الوسطى تحاول أن تحدث تغيرات في المجتمع : سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، وفكرية ، ولكنها لا تملك من سلاح إلا الأقلام والألسن ، وكانت الطبقتان : الوسطى والدنيا تتعطشان للعدالة الاجتماعية وكان قانون الإصلاح الزراعي يمثل خطوة أولى لتذويب الفوارق الاجتماعية والحد من الطبقية .

يقول هيكل : " الأحزاب السياسية المصرية كلها ليست موافقة على الإصلاح الزراعي خصوصاً حزب الوفد، الأحرار الدستوريين .. فبقى فيه ملامح جبهة تتشكل : وزارة ومعها قوى أخرى بسبب قانون الإصلاح الزراعي ... وقيادة شارع متعطش إلى

إصلاحات أساسية وريث جائع إلى ملكية الأرض لكنه مش متجسد في شيء يعني ما فيش حاجة تسنده إلا رغبة هؤلاء الضباط . [1]

يقول عبد الرحمن الرافعي شارحاً أسباب إقالة وزارة علي ماهر : " لم يتجاوب علي ماهر مع الثورة في أول مشروع إصلاحي تقدمت به من أجل كسب تعاطف الجماهير وهو تحديد الملكية الزراعية ، وإذ رأت لجنة قيادة الثورة أنه أبطأ في إصدار قانون تحديد الملكية الزراعية وبدا منه أنه يضع العقبات أمام صدوره ويجتمع بكبار الملاك من معارضي هذا القانون مما شجعهم على التكتل لإحباط المشروع ، وكان يساندهم في ذلك رجال الأحزاب .. فلم تر الثورة بدّاً من تنحية علي ماهر لتحقيق أهدافها ومشروعاتها " [2] .

قانون الإصلاح الزراعي ووزارة محمد نجيب

لقد أقدمت وزارة محمد نجيب على اتخاذ قرارات خطيرة جداً غيَّرت وجه الحياة في مصر فقد شملت جميع نواحي الحياة : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية . فعلى المستوى السياسي أصدرت قانون تنظيم الأحزاب الذي أعطى لحركة الجيش فرصة التسرُّب إلى صفوف الأحزاب وإغراء العناصر الضعيفة أو المترددة بينهم، وتمزيق وحدة أحزابهم. وتنازع أعضائها مما أدى إلى صدور قانون بحلها ، وإلغاء الدستور الذي قامت عليه والتكريس للحكم العسكري المستبد ،وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية.

أما على المستوى الاقتصادي فقد كان قانون الإصلاح الزراعي ، وضرب الإقطاعيين أهم منجزاتها بهذا الشأن . أما بالنسبة للحياة الاجتماعية فقد كان التغيير فيها طفيفاً فإذا كانت القرارات الثورية نجحت في إلغاء الملكية ومصادرة أموال أفراد أسرة محمد علي وممتلكاتهم ، وضرب الإقطاع وتقليص نفوذ الإقطاعيين فإنها لم تنجح في إحداث حراك اجتماعي وثقافي وإعلاء قيمة العمل ، والإبداع ، والاستفادة من الطاقات المعطلة .

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/١.

([2]) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " النهضة المصرية ص ٤٦ .

قانون الإصلاح الزراعي الأول

صدر قانون الإصلاح الزراعي الأول في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ بعد يومين فقط من تشكيل وزارة محمد نجيب ونص قانون الإصلاح الزراعي على أنه لا يجوز لأي شخص أن يمتلك، من الأراضي الزراعية، أكثر من مائتي فدان، وله، فوق ذلك، أن يتصرف إلى أولاده، في مساحة أخرى لا تزيد عن مائة فدان. وللشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان، من الأراضي التي تستصلحها لبيعها. ويجوز كذلك للأفراد أن يمتلكوا أكثر من مائتي فدان، من الأراضي البور والأراضي الصحراوية لاستصلاحها، ويجوز للشركة الصناعية أن تمتلك مقداراً من الأراضي الزراعية، يكون ضرورياً للاستغلال الصناعي، ولو زاد على مائتي فدان. وتستولي الحكومة على الزائد عن هذا النصاب، وحُددت فترة الاستيلاء بخمس سنوات، من تاريخ العمل بهذا القانون. ويبدأ الاستيلاء على أكبر الملكيات الزراعية .

ولا يعتد بتصرفات المالك عموماً، منذ يوليه ١٩٥٢، وتصرفاته لفروعه، منذ يناير ١٩٤٤. وقُدر ثمن الفدان، من الأراضي المستولى عليها، بعشرة أضعاف القيمة الإيجارية، وقُدرت القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة المفروضة على الفدان. وأجاز القانون للمالك، في خلال خمس سنوات، أن يتصرَّف بنقل ملكية ما لم تستول عليه الحكومة من أطيانه، الزائدة، على مائتي فدان، إلى صغار الزراع، الذين تكون حرفتهم الزراعة، ولا يزيد ما يملكه كل منهم على عشرة أفدنة.

وللمالك، الذي تستولي الحكومة على الزائد من ملكه، الحق في تعويض، تؤديه له الحكومة، يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض، مضافاً إليها قيمة المنشآت الثابتة، وغير الثابتة والأشجار. وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية، ويؤدى التعويض سندات على الحكومة بفائدة سعرها ٣%. وتستهلك في خلال ثلاثين عاماً، وللملاك أن يؤدوا، من هذه السندات، ضريبة التركات، والضرائب الإضافية على الأطيان، وثمن الأراضي البور، التي قد يشترونها من الحكومة لاستصلاحها.

وتوزع الأراضي المستولى عليها، على صغار الفلاحين، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة، لا تقل عن فدانين، ولا تزيد على خمسة أفدنة. ويشترط، فيمن توزع عليه الأراضي، أن يكون مصرياً، حرفته الزراعة، وأن يقل ما يملكه عن خمسة أفدنة، وتقدر ثمن الأرض الموزعة بمبلغ التعويض، الذي تؤديه الحكومة، في سبيل الاستيلاء عليها، مضافاً إليه فائدة سنوية ٣%، ومبلغ إجمالي قدره ١٥%، ويؤدى الثمن أقساطاً سنوية متساوية، في مدى ثلاثين عاماً. (١)

بلغ مجموع الأراضي التي يطُبِّق عليها قانون سبتمبر سنة ١٩٥٢ مساحة ٦٥٣,٧٣٦ ألف فدان تنتمي إلى ١٧٨٩ مالكاً كبيراً، ولكن الأرض التي طُبِّق عليها القانون في واقع الأمر بلغت ٣٧٢,٣٠٥ آلاف فدان، أما البقية وهي حوالي النصف فقد قام الملاك ببيعها بأساليبهم الخاصة حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣ حينما ألغت الحكومة النص الذي كان يتيح للملاك بيعها بأساليبهم.

قانون الإصلاح الثاني والثالث

ومن بين حزمة القوانين الاشتراكية التي أصدرها عبد الناصر أصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة (١٩٦١م) الذي أطلق عليه قانون الإصلاح الزراعي الثاني، وأهم ما في هذا القانون هو جعل الحد الأقصى لملكية الفرد ١٠٠ فدان، يضاف إليها ٥٠ فداناً لبقية الأسرة (الأولاد) للانتفاع فقط،وتحريم أي مبيعات للأرض من المالك لأبنائه، كما ألغى القانون الاستثناءات السابقة الخاصة بالأراضي قليلة الخصوبة. وتقدر الأراضي التي آلت إلى " الإصلاح الزراعي" نتيجة هذا القانون بـ٢١٤,١٣٢ ألف فدان .

وقبل موت عبد الناصر بعام أصدر القانون رقم ٥٠ لسنة (١٩٦٩م) الذي أطلق عليه قانون الإصلاح الزراعي الثالث، والذي جعل الحد الأقصى لملكية الفرد ٥٠ فداناً. على أن هذا القانون الأخير لم يجد فرصة للتطبيق في واقع الأمر. وتقول الإحصائيات الرسمية بأنه حتى سنة ١٩٦٩ تم توزيع ٩٨٩.١٨٤ ألف فدان على

(١) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٨ ، ٤٩.

الفلاحين منها٧٧٥.٠١٨ ألف فدان تم الاستيلاء عليها وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعي، و ١٨٤.٤١١ ألف فدان كانت تتبع بعض المؤسسات المختلف، أما الباقي وقدره ٢٩.٧٥٥ ألف فدان كان حصيلة أراضي لطرح لنيل، ووفقاً لنفس هذه الإحصائيات الرسمية فقد وزعت تلك الأراضي على ٣٢٥,٦٧٠ ألف أسرة. [1]

أدلة المؤيدين لقوانين الإصلاح الزراعي

أعلن قادة ثورة يوليو أن الهدف من قانون الإصلاح الزراعي هو توجيه ضربة قوية لطبقة كبار ملاك الأرض وعناصر الأرستقراطية الزراعية التي سيطرت على مراكز السلطة في عصر ما قبل الثورة، وبالتالي تأمين مسار الثورة على الصعيد السياسي.

وكان من بين الإيجابيات التي رأى المؤيدون لقوانين الإصلاح الزراعي أنها حققتها الآتي :

بلغ مجموع الأراضي التي تم نزع ملكيتها في ظل قانون الإصلاح الزراعي ما يربو على نصف مليون فدان، أي ما يقرب من ٨.٤% من إجمالي المساحة المنزرعة في مصر في ذلك الوقت. وقد جرى توزيع هذه الأراضي وفقاً لنظام معين من الأولويات بحيث أعطيت الأولوية عند التوزيع "لمن كان يزرع الأرض فعلاً مستأجراً أو مزارعًا، ثم لمن هو أكبر عائلة من أهل القرية،ثم لمن هو أقل مالاً منهم، ثم لغير أهل القرية.

كما رَأى المؤيدون للقوانين أن أهميتها لا تقف فقط عند مستوى إعادة توزيع الأراضي الزراعية على صغار الفلاحين، بل لشمولها العديد من الجبهات:

١- تنظيم حقوق انتفاع مستقرة للفلاح المستأجر في أرضه، وتحديد قواعد ثابتة لتحديد الإيجار النقدي ونظام المشاركة في المحصول، حيث يتم من خلالها إعادة توزيع حقوق الانتفاع بالأرض بين الملاك والمستأجرين.

---

(1) نقلاً عن منتدى كلية الحقوق .

٢- سن بعض التشريعات لحماية "عمال التراحيل" (أفقر فقراء الريف المصري) من استغلال مقاولي الأنفار.

٣- إلغاء الاقتراض بضمان الأرض وربطه بالمحصول، والتوسع في السُلَف النقدية والعينية من خلال الجمعيات التعاونية. [١]

نظام احتكار أم إصلاح زراعي ؟

إن ما أطُلق عليه إصلاح زراعي ما هو إلا نظام الاحتكار الذي طبَّقه محمد علي ولبيان ذلك سوف نشرح بإيجاز ما فعله محمد علي لنرى إن كان هناك فارق بين الإصلاح الزراعي ونظام الاحتكار أم لا ؟

نظَّم محمد عليّ الاقتصاد المصري في الزراعة والصناعة والتجارة على قاعدة الاحتكار ، والاحتكار يعني أن تقوم الحكومة ممثلة في محمد عليّ بتحديد نوع الغلاَّت التي تزرع ونوع المصنوعات التي تُنْتج ، وتحديد أثمان شرائها من المنتجين ، وأثمان بيعها في السوق ، وبهذا الأسلوب يضمن محمد عليّ الدخول في سوق التجارة الدوليَّة منافساً لغيره من الدول ، وبمعنى آخر فالاحتكار نوع من التوجيه الاقتصادي تحت إشراف الحكومة لصالح الحاكم وحكومته وليس المواطنين الذين قاموا بهذا النشاط الاقتصادي .

ولنتعرَّف الآن على نظام احتكار الزراعة .

ألغى محمد عليّ نظام الالتزام وصادر أراضي الملتزمين خاصة بعدما تخلَّص من المماليك نهائيّاً في مذبحة القلعة وتمَّ تسجيلها باسم الدولة ، كما ضمَّ أراضي الأوقاف لصالح الدولة ، وكذلك المساحات التي عجز أصحابها عن إثبات حيازتهم لها .

بعد ذلك أعاد محمد عليّ توزيع مساحات الأرض على الفلاحين ، بحيث خصَّ كل أسرة ما بين ٣- ٥ أفدنة حسب قدرة كل منها ، وذلك للانتفاع بها بشرط دفع ما تقرره

---

(١) نقلاً عن منتدى كلية الحقوق .

الحكومة من ضرائب وأموال ، ولا تنزع الأرض من المنتفع إلا إذا عجز عن دفع ما عليها من أموال . (١)

والحقيقة أن محمد عليّ قد حرَّر الفلاح من استغلال الملتزم ليستعبده هو ؛ فحكومة محمد عليّ هي التي تحدِّد نوع المحصول الذي يزرعه الفلاح ، والثمن الذي تشتري به هذا المحصول ، وهو ثمن بخس ، والثمن الذي تبيع به هذا المحصول في الأسواق المحليَّة والعالميَّة وهو ثمن غالٍ ، وفائض القيمة بعد أن كان يصبُّ في جيب الملتزم أصبح يصبُّ في خزانة محمد على أمَّا الفلاح نفسه بعد أن كان مُسْتغلاً من الملتزم أصبح عبداً لحكومة محمد عليّ أو بالأحرى عبداً لمحمد عليّ نفسه !! وإذا كان سليم الأوَّل اعتبر نفسه مالكاً لأراضي مصر ، وبذلك كان صاحب الأرض لا يملك رقبتها بل حق الانتفاع بها فإنَّ محمد عليّ ملك رقبة أرض مصر ولم يكتف بحق الانتفاع بها فحسب كما فعل الطاغية فرعون حاكم مصر زمن سيدنا موسى .(٢)

﴿ وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهَارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ ﴾[الزخرف : ٥١] .

كان هدف محمد عليّ توفير أكبر قدر من الدخل من الإنتاج الزراعي للصرف منه على حروبه التوسعيَّة فاتبع الأساليب الآتية :

١- إحلال أساليب زراعيَّة جديدة من شانها زيادة الإنتاج وتقليل الجهد ، وفي هذا الشأن استقدم المدربين الماهرين من كل مكان .

٢- الاهتمام بالتعليم الزراعي ، حيث استقدم الخبراء الزراعيين من الخارج وأنشأ مدرسة الزراعة .

---

(١) د. عبد العزيز نوار وآخرون " تاريخ مصر والعرب الحديث " مطابع روزاليوسف ص ١٢٤

(٢) فرعون اسم علم على حاكم مصر زمن سيدنا موسى وليس لقباً لكل حكام مصر في التاريخ المصري القديم ، ولمزيد من التفصيل حول هذا الموضع الرجوع إلى كتابنا " لسنا فراعنة ولا عرباً ولا أوروميتوسطين ، فمن نكون " دار زهور المعرفة والبركة .

٣- تحسين طرق الري بشق الترع فضلاً عن إقامة القناطر الكثيرة على النيل ، وأهمها القناطر الخيريَّة ، ونتج عن ذلك تحويل أراضي الوجه البحري إلى الري الدائم.

٤- إدخال أنواع جديدة من الغلاَّت الزراعيَّة ، وتحسين زراعة القطن . (١)

وقد كان الاحتكار يطبَّق في الزراعة على النحو التالي :

١- كان للحكومة أن تنزع الأرض من تحت يد من تشاء إذا اقتضت المصلحة العامَّة ذلك دون أن تدفع له تعويضاً .

٢- تعطي الحكومة للفلاحين ما يلزم الزراعة من آلات الري والحرث والمواشي ، ومأمور المركز هو الذي يحدِّد لكل فلاح مساحة الأرض التي تعطي له مقدار ما يخصَّص لكلِّ نوع من الزراعات ، وإذا جاء الحصاد اشترت الحكومة من الفلاح حاصلاته بالثمن الذي تحدِّده طبقاً لنظام الاحتكار ، ولا تترك إلا الحبوب ثم شمل الاحتكار الحبوب أيضاً . (٢)

والحقيقة أن نظام الاحتكار في الزراعة قد ألحق الظلم والحيف بالفلاح الذي أحسَ أنه لا يعمل لمصلحته وإنما لمصلحة الحكومة ؛ لذلك فإنه لم يحاول تحسين إنتاجه ، وأدَّى هذا الوضع إلى ضيق الفلاحين ومغادرة قراهم هروباً من الظلم الواقع عليهم ولجئوا إلى المدن والصحراء المصريَّة بل وإلى الشام ، واستمرَّ هروب الفلاحين من الاحتكار والظلم والجنديَّة رغم كثرة التشريعات التي صدرت لكي تجرِّم الفلاحين الهاربين . (٣)

لقد تسبب نظام الاحتكار الذي طبَّقه محمد على في هجر الفلاح المصري أرضه ولجوئه إلى المدن والصحراء المصريَّة بل إلى ترك مصر وفراره إلى الشام الأمر الذي لم يحدث في تاريخ مصر إلا أيام الرومان .

---

(٣) نفسه ص ١٢٥

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " ط ٥ دار المعارف ص٥٢٩ .

(٢) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصرية " دار نهضة الشرق ص ٧٩ .

يقول الرافعي : " وقد ساءت حالة الفلاحين لدرجة اضطرار الكثير منهم إلى الهجرة من قراهم ، وخربت قرى عديدة بسبب هذه الهجرة ، واضطرت الحكومة إلى إصدار الأوامر المشددة برجوع المهاجرين وتهديد من لم يرجع بأشد أنواع العقاب " (١)

لقد حوَّل محمد عليّ الفلاح المصري إلى عبد بعدما أخذ أرضه وسخَّره لزراعتها بغير عائد يذكر وعاقبه أشد أنواع العقاب إن ترك أرضه بحثاً عن رزقه في أرض الله الواسعة ، وأجبره على التجنيد للمشاركة في حروب توسعيَّة لا ناقة له فيها ولا جمل ، ووصل به الطغيان أن يجرَّد جيوشه لغزو الشام ؛ ليستعيد الفلاحين الذين هربوا من الفقر والقهر والتجنيد الإجباري تلك الكوارث الثلاث اللاتي فرضهن محمد عليّ عليهم.

لقد كانت دوافع محمد عليّ للحرب في الشام المباشرة المعلنة تتلخص في رغبته في إرجاع الفلاحين المصريين (وكانوا نحو ستة آلاف) الذين هربوا من مصر إلى الشام تخلصاً من الضرائب وفرُّوا من الخدمة العسكريَّة . (٢)

وقد أرسل محمد علي بالفعل حملة عسكريَّة إلى عكا وسوريا لتأديب أحمد باشا الجزار الذي رفض ردَّ الفلاحين الهاربين إلى ولايته ، واجتاحت الجيوش المصريَّة الشام وتحركت جيوش السلطان العثماني لردِّ محمد عليّ دون جدوى فعقدت اتفاقيَّة بينهما ، ولم تكن سوى هدنة يستعد فيها المتحاربان لجولة أخرى . (٣)

احتكار محمد عليّ الحاصلات الزراعيَّة

لم يكن الفلاحون الذين خوَّلهم محمد عليّ حق الانتفاع بالأراضي من اليسار بحيث يستطيعون أداء الضريبة نقداً في موعدها ، كما أن الحكومة من جهة أخرى كانت تعطي الفلاح أدوات الزراعة والمواشي والبذور التي يحتاجونها إليها قرضاً ، فكانت ديناً عليهم يجب أن يؤدوه مع الضرائب ، وهم كما قدَّمنا عاجزون عن أدائها نقداً لما

---

(٣) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " مرجع سابق ص ٥٥٠ .

(١) د. عبد العزيز نوار وآخرون " تاريخ مصر والعرب الحديث " مطابع روزاليوسف ص ١٤٤ .

(٢) د. زكي البحيري " تاريخ مصر الحديث والمعاصر في المقررات المدرسيَّة المصريَّة " مرجع سابق ص ٩٩ .

كانوا عليه من الفقر والفاقة ، لذلك أذن محمد عليّ للفلاحين أن يؤدوا الضريبة صنفاً من حاصلات أراضيهم ، وأنشأ في المديريات شوناً (جمع شونة) لتُحْفَظ فيها الحاصلات التي تُجْنَي من الفلاحين ، ومن هنا صارت الحكومة مالكة لمعظم حاصلات القطر المصري الزراعيَّة .

وكانت الحكومة تتولى بيعها للأهالي ولتجار الجملة من الأجانب الذين يصدِّرونها للخارج ، وتتولى هي أيضاً تصديرها لحسابها وبيعها في ثغور فرنسا وإيطاليا والنمسا وإنجلترا ؛ فربحت من هذا العمل أرباحاً طائلة ، فكانت هذه الأرباح مغرية لها باحتكار حاصلات القطر المصري والاتجار بها .

وذلك أن محمد عليّ قرَّر أن تحتكر الحكومة جميع الحاصلات الزراعيَّة بحيث يحظر على الفلاحين أن يبيعوها إلى التجار ، وفرض عليهم أن يبيعوها للحكومة بأثمان تقررها هي ؛ فصارت الحكومة محتكرة لتجارات حاصلات القطر المصري بأكمله ، وهكذا تسلسل نظام الاحتكار ، فبعد أن تملَّكت الحكومة معظم الأراضي الزراعيَّة واحتكرتها بإلغاء نظام الالتزام واسترداد أملاك الملتزمين وإلغاء معظم الأوقاف ، احتكرت كذلك الحاصلات الزراعيَّة ، أي أن الحكومة صارت المالكة للأراضي الزراعيَّة ثم المحتكرة لحاصلاتها جميعاً ، فلم يكن للفلاح ملكيَّة على أرضه ولا على ما تنتجه !

قرَّرت الحكومة إذن شراء الحاصلات من الفلاحين بأثمان تحددها هي ، وكانت تخصم من الثمن ما عليهم من الضريبة وتدفع لهم الباقي نقداً وصارت هي التي تتولى التصرَّف في الحاصلات وبيعها والاتجار فيها وتصديرها وشمل الاحتكار حاصلات القطر المصري بأجمعها كالقطن والأرز والغلال والقمح والنيلة والسكر والأفيون الخ .

وصار الفلاحون إذا احتاجوا للغلال للقوت يضطرون إلى شرائها من الحكومة ثانية وكثيراً ما يحدث أن ترفع الحكومة سعر البيع لتربح من ثمن البيع ، فتشتدُّ الضائقة بالناس وترتفع أسعار الغلال في الوقت الذي تفيض بها مخازنها .

ولا جَرَمَ أن هذه الوسيلة وإن كانت تعود على الحكومة بالمكاسب (زمناً ما) إلا أنها من الوجهتين الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة تشلُّ حركة التقدم الاقتصاديِّ ؛ لأن إجبار الفلاحين على بيع حاصلات أراضيهم للحكومة وتحديدها لسعر البيع ، عمل ينطوي على الظلم والإرهاق ، وفيه مصادر لحق الملكيَّة وحرمان المالك من الاستمتاع بحقه، ومن الانتفاع من تزاحم التجار على الشراء ، ذلك التزاحم الذي ينجم عنه مضاعفة الثمرة للبائع ، كما أن العمل بمثل هذا النظام يقتل كل همَّة فرديَّة ويقبض أيدي الناس عن العمل ، ومن ثمَّ يَحُول دون تقدم البلاد أدبيّاً وماديّاً ، ويضرب على الشعب حجاباً من الفقر والجمود .

ولم يفت معظم كتاب الإفرنج انتقاد هذا النظام فيما كتبوه عنه ، فقال المسيو موريه: " إن هذا الاحتكار هو الجانب السيئ في تاريخ محمد عليّ " وقال المسيو مريو : " ولا حاجة بنا إلى الإطالة في عيوب نظام الاحتكار كما وضعه محمد عليّ ، لقد ربح الباشا منه أرباحاً طائلة ، لكنه أفضى إلى فقر الفلاحين وكاد يهوي بهم إلى المجاعة لولا ما اعتادوه من القناعة وشظف العيش . " (١)

موقف الإسلام من الاحتكار

حرَّم الإسلام الاحتكار، ووصف المحتكرين بما وصف به الطغاة المتجبرين ؛ لبيان أن من يمارسه من الطغاة الجبارين .

قال رسول الله ﷺ : " مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ " [رواه مسلم]

وقال تعالى : ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ ﴾ [القصص:٨]

لقد اتَّفق فقهاء المذاهب الإسلاميَّة على أن الحكومة الإسلاميَّة مراقبة السوق وتطهره من المحتكرين؛ لذلك نجد أن الكلام عن الاحتكار في كتب الفقه يأتي ضمن الحديث عن الحسبة وواجبات ولي الأمر؛ لكونه يحتاج إلى تشريعات قانونيَّة مع التحريم

(١) عبد الرحمن الرافعي " عصر محمد علي " مرجع سابق ص٥٣٥ ، ٥٣٦ .

والتخويف من العقوبة الأخرويَّة، وعلى الحكومة الإسلاميَّة إذا رأت في السوق محتكرًا أن تأمره بإخراج ما احتكر إلى السوق وبيعه للناس. فإن لم يمتثل فلها أن تجبره على البيع قهرًا وقسرًا ؟

يقول الدكتور محمد بكر إسماعيل الأستاذ بجامعة الأزهر: " احتكار السلع الضروريَّة عمل يدل على الجشع والطمع، وقسوة القلوب، والتعاون على الإثم والعدوان، فهو من الكبائر التي حذَّر الإسلام منها وتوعَّد فاعلها بالعذاب الشديد في الدنيا والآخرة .

فقد روى مسلم في صحيحه ، أن النبي ﷺ قال: " مَنِ احْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِئٌ " أي مرتكب خطيئة .

وروى أحمد في مسنده أن النبي ﷺ قال: " مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغَلِّيَهُ عَلَيْهِمْ ، كَانَ حَقًّا عَلَى اللهِ أَنْ يَقْذِفَهُ فِي مُعْظَمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ."

وروى ابن ماجة عن عمر بن الخطاب أنه قال سمعت النبي ﷺ يقول: " مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ضَرَبَهُ اللهُ بِالْجُذَامِ ، أَوْ بِالإِفْلاَسِ " .

هذا في شأن من احتكر طعاماً أو سلعة فما بالنا بمن احتكر اقتصاد مصر كلها !!

وبعد أن تعرَّفنا على نظام الاحتكار الرجاء مراجعة قوانين الإصلاح الزراعي ومقارنته به لنعرف الفرق بينهما .

أدلة المعترضين على قوانين الإصلاح الزراعي

لقد ساق المعترضون على قوانين الإصلاح الزراعي عديد من الأدلة : الدينية، والاقتصادية ، والاجتماعية ومن هذه الأدلَّة :

الإسلام لا يجوز نزع الملكية من الأفراد إلا بأمر قضائي عادل أو حاجة ملحة أو مصلحة كبرى تتفق عليها الأمة ولا يُختلف فيها، وهذا ما لم يتحقق في قوانين الإصلاح الزراعي فلم تصدر أحكام قضائية ضد ملاك الأراضي تثبت فساد عقود تملكهم للأرض ، مثل فساد عقد الوليد بن طلال بتملكه ١٠٠ ألف فدان في تشكى ، ولم يصدر قانون من مجلس أمة منتخب انتخاباً نزيهاً ينص على ذلك .

أرسل الأستاذ أحمد أبو الفتح – صاحب جريدة المصري التي أغلقها عبد الناصر وصادر أموالها بعد أزمة مارس ١٩٥٤ لأنها كانت تناصر الديمقراطية – إلى فضيلة الشيخ محمد سيد طنطاوي يسأله عن رأي الدين في التأميم ونزع ملكية الأفراد ، فكانت فتوى الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر مفادها : " إن الملكية الخاصة لها حرمتها في الإسلام فعن النبي ﷺ أنه قال " كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُه " وقال رسول الله ﷺ في خطبة الوداع " يَأَيُّهَا النَّاسُ ، أَلاَ إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ إِلَى أَنْ تَلْقَوُا اللَّهَ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا " وكان رسول الله ﷺ حريصاً على عدم مس الملكية الخاصة فقال ﷺ: " أَيُّمَا رَجُلٌ ظَلَمَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ ، كَلَّفَهُ اللهُ أَنْ يَحْفُرَهُ حَتَّى يَبْلُغَ آخِرَ سَبْعِ أَرْضِينَ ، ثُمَّ يُطَوَّقُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَقْضِيَ بَيْنَ النَّاسِ " [صحيح رواه أحمد]

وعليه فلا تأميم أو نزع ملكية خاصة بغير قانون ترتضيه الأمة يحقق مصالحها العليا ، ولا يخالف شرع الله ، وقضاء عادل ونزيه يطبق هذا القانون ."

وإذا طبقنا هذه الفتوى – التي لا يُعْلَم أحدٌ من علماء الإسلام المعتبرين يخالفها– على ما حدث من تأميم للمؤسسات وللأفراد ، وتحديد الملكية الزراعية فإنها لا تنطبق إلا على القليل ، والقليل جداً من المؤسسات الوطنية والأفراد .

وكان الأولى هو فرض ضريبة تصاعدية ، ووضع حد أدنى لأجور الفلاحين والعمال الذين يعملون عند ملاك الأرض وإلزام هؤلاء الملاك بالتأمين الشامل على الفلاحين والعمال من أجل حياة كريمة للفلاحين في حياتهم ومعاشاً مناسباً عند العجز والمرض والوفاة ، كما يلزم ملاك الأراضي بالإضافة إلى ذلك بدفع زكاة المال التي تجبى طوعاً فإن رفض الذين بلغوا نصابها أن يدفعوها طوعاً أخذت منهم بالقوة فقد قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة وقال قولته الشهيرة "والله لو منعوني عقال بعير كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم على منعه ."

كما أن حجم الملكية الزراعية لا يبقى على حاله بمرور الزمن حيث يضمن نظام الميراث الإسلامي تفتيت هذا الحجم الكبير .

من الطرائف أن أحد أعمام الأستاذ عبد التواب يوسف ، كاتب الأطفال الشهير ، رحمه الله قد أخذ ثمانية فدادين من الإصلاح الزراعي وفوجئ الأستاذ عبد التواب أن عمه يقول له : " مش حرام إن الدولة تأخذ أرض ناس ورثوها عن أبائهم وأجدادهم من غير سبب " قال لي الأستاذ عبد التواب : " ولم أستطع أن أردَّ " [1]

ومن الأدلة الأخرى التي ساقها المعترضون على قوانين الإصلاح الزراعي :

أن قوانين الإصلاح الزراعي لم تحل مشكلة المعدمين الزراعيين، الذين بلغت نسبتهم قبل الثورة نحو ٤٤ بالمائة، وفي عام ١٩٦٥ انخفضت إلى ٤٠ بالمائة، ثم ارتفعت عام ١٩٧٢ إلى ٤٥ بالمائة، ووصلت في نهاية الثمانينيات إلى ٦٠ بالمائة من جملة سكان الريف .

لم ينجح الإصلاح الزراعي في تحسين وتطوير قوى وعلاقات الإنتاج في الريف المصري إلى الحد الذي كان متصوراً حين صدرت قوانين الإصلاح الزراعي.[2]

الدافع الحقيقي وراء قوانين الإصلاح الزراعي

والحقيقة إن دافع ضباط الثورة لإصدار قوانين الإصلاح الزراعي ، كما صرحوا هم بذلك ، القضاء على طبقة كبار ملاك الأرض وعناصر الأرستقراطية الزراعية التي سيطرت على مراكز السلطة في عصر ما قبل الثورة، وبالتالي تأمين مسار الثورة على الصعيد السياسي ، ولم يكن هدفهم إصلاح حال الفلاحين والمسمى الحقيقي لقوانين الإصلاح الزراعي هو قوانين تحديد الملكية لأنه لم يعمل على تحسين وضع الفلاح فقد ظلَّ الفلاح في حالة يرثى لها فقد حُرِمَ من الماء النقي والسكن الآمن والرعاية الصحية والكهرباء والتعليم الحقيقي والصرف الصحي ، والمواصلات العامة ... وحرية التعبير والثقافة العامة ، كما لم تتحسن الناحية الاقتصادية ، والاجتماعية وغيرها من مقومات الحياة السليمة كثيراً والذي يشاهد أفلام مثل : يوميات نائب في

([1]) من حديث الأستاذ عبد التواب يوسف للكاتب بتاريخ ٢/ ١ / ٢٠١٢

([2]) نقلاً عن منتدى كلية الحقوق .

الأرياف، والأرض ، والزوجة الثانية ، والحرام ، والبوسطجي ... وغيرها يدرك جيداً حال الفلاح بعد صدور قوانين الإصلاح الزراعي الذي لم يتغير كثيراً عما كان من قبل .

لقد حلَّت الدولة أو الجمعية التعاونية محل الباشا الإقطاعي في استغلال الفلاح فهي التي تحدد له نوع المحصول المزروع والسعر الذي يباع به ، وبسبب استمرار سوء حالة الفلاح تزايدت أعداد الفلاحين الذين هجروا الريف إلى المدن الكبرى مثل : القاهرة والإسكندرية والسويس ، أو الهجرة الخارجية إلى الدول الغربية أو العربية فبسبب سوء أحوال الفلاح أصبحت أمنية كل فلاح هي الهجرة الدائمة إلى الخارج أو الداخل ولقد رأيت هذا بنفسي في طفولتي وصبايا في قريتي .

ومما يؤخذ على الإصلاح الزراعي تسليم بعض المزارع الكبرى إلى زمرة من الموظفين الإداريين لا خبرة لهم بالعمل الزراعي بل ولا بإدارة المشروعات فأساءوا الإدارة وأساءوا الاستغلال ، وكان أن تدهورت هذه المزارع الكبرى بدلاً من أن تتطور إلى وضع أفضل ، وأوفر إنتاجية وأقدر على الوفاء باحتياجات الناس المتزايدة.

كما كان من سلبيات الإصلاح الزراعي أيضاً إصدار تشريع تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فصدر قانون يعسر معه المالك على إخراج المزارع من أرضه طالما أنه يقوم بسداد الإيجار الذي حددته الثورة بسبعة أضعاف أمثال الضريبة المفروضة على الأرض ، وقد كانت ضريبة هزيلة مما أفضى إلى أن أصبح الفلاح المستأجر هو المستفيد الفعلي من الأرض فقلَّ اهتمام الملاك برعاية أملاكهم بواسطة ما كانوا يملكونه من معدات عصرية مرتفعة السعر لقلة ما بات يدرُّه عليه ذلك من عائد. [1]

يقول د. حلمي مراد [2] عن الإصلاح الزراعي : " أولاً لا يجوز نزع للملكية إلا بتعويض ، ولو بتعويض مقسط على فترة طويلة ، النقطة الثانية إنه يجب أن يعطى الفلاحين الإمكانيات التي تمكنهم من زراعة هذه الأرض دون تدخل من جانب

([1]) د. ثروت عكاشة " مذكراتي في السياسة والثقافة " ج٢ الهيئة العامة للكتاب ص ٦٧٢ ، ٦٧٣.
([2]) حلمي مراد أستاذ قانون ووزير في الحقبة الناصرية سابق .

السلطة ، عملية أنهم ينقلون من عاملين أو شغالين عند كبار الملاك إلى عاملين أو شغالين عند هيئة الإصلاح الزراعي أي موظفين في الدولة ويعانون نفس المتاعب ولا يحصلون على حقوقهم كاملة ، يبقى ما غيرناش في الواقع شيئاً وذلك إحنا بنجد ثمن محصول القطن اللي كان وقتها المحصول الرئيسي اللي بتستولى عليه الدولة من الفلاحين أقل بكثير من السعر اللي بتصدر به الدولة ، هذا الفارق كان من حق الفلاحين ، ولكنه أصبح ضريبة مستترة مفروضة عليهم ، إذن هنا الفلاح ما تغيرش وضعه ، ولذلك إحنا بنجد القرى لا زالت في الصورة الاجتماعية والعمرانية والمعيشية القديمة ما حصلش تحسن في المجتمع الريفي ، ويمكن هذا أوضح في الصعيد من الوجه البحري " [1] .

ويقول د. أسامة الغزالي حرب أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية : " ظل رأس المال الضروري للاستثمار شحيحاً وسالباً في آخر سنوات عبد الناصر ، وظل مستوى المعيشة لعامة الناس منخفضاً فزادت مثلاً نسبة فقراء الريف من ٢٣ % سنة ١٩٥٨ إلى ٤٤ % في أوائل السبعينات ، واستمر الفقر متفاقماً في المدن أيضاً ، ولم يترفع متوسط الدخل الفردي إلا بنسبة ٢.٧ % سنوياً وظلت تبعية الاقتصاد قائمة بل ازدادت تفاقماً ، وظلت الصادرات المصرية في معظمها من المواد الأولية مع فارق أن النفط أخذ مركز الصدارة محل القطن ، وازداد العجز في توفير المواد الغذائية محليّاً ، وتضخمت أعباء الدولة المالية ، وظلت الزراعة عام ١٩٧٠ هي القطاع الإنتاجي الأكبر – باستثناء البترول والغاز – وتستوعب أكبر نسبة من الأيدي العاملة ٥٧ % ولم تتعد حصتها من الناتج القومي ٢٨ % أي لم تعد الإنتاجية الزراعية سنة ١٩٧٠ أفضل مما كانت عليه عام ١٩٥٢ ، وأخيراً فقد طرأ ركود على الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٦٣ لازمه حتى وفاة عبد الناصر . " [2]

([1]) طارق حبيب " ملفات ثورة يوليو " مركز الأهرام للترجمة والنش ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

([2]) د. أسامة الغزالي حرب " جمال عبد الناصر ، قراءة جديدة في ذكراه الثلاثين " ص ٥٦ ، ٥٧ .

يقول توفيق الحكيم واصفاً حال القرى المصرية والفلاح : " في مدة نحو عشرة أعوام من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٧ قد استهلكنا ، أو على الأصح ، استهلكتنا ثلاث حروب بثلاثة هزائم ، لا ندري بالضبط كم كلفتنا من آلاف الأرواح ، ولا كم من آلاف الملايين من الجنيهات إنما الذي ذُكر ونشر أن ما خسرناه في الحروب الأخيرة ، وحدها يقدَّر بنحو أربعة آلاف مليون جنيه (أربعة مليارات) أي كما قيل أيضاً أن هذا المبلغ لو انفق على قرى مصر البالغ عددها أربعة آلاف قرية لكان نصيب كل قرية مليون جنيه ، تخلقها خلقاً جديداً وترفعها إلى مستوى قرى أوربا ، ولكن قرانا المصرية بقيت على حالها المحزن التعس وفلاحنا المسكين بقي على جهله ومرضه وفقره وراحت الملايين التي جاءت من عرق مصر لتذهب في الوحل . " [١]

يقول أحمد طعيمه في خطابه لعبد الناصر بعد النكسة : " جاءت هذه الأنظمة فحولت الفلاحين إلى عبيد لها بعد أن كانوا عبيداً للسادة أصحاب الأرض من الإقطاعيين السابقين ، فما شعر الفلاح إلا أنه قد استبدل سيداً بسيد وقد كان يمكن لبعضهم في عهد الإقطاع أن يرفع صوته ضد إقطاعي أو آخر ولكن كيف الخلاص من عبودية تفرضها الدولة بحكم القانون وبشعار إنها لخدمته ولصالحه." [٢]

لكن الدعايات الناصرية الزاعقة صورت لنا الفلاح كأنه يعيش في جنة النعيم بفضل الإصلاح الزراعي الذي أصدره جمال عبد الناصر وهذه هي المغالطة الثانية، فكما بيَّنا كان مشروع الإصلاح الزراعي أو تحديد الملكية مشروعاً قديماً ساهم في صدوره رجال كثيرون مصريون وأمريكان ورجال ثورة ورجال قانون، ولكن الدعاية الناصرية نسبت الفضل فقط لعبد الناصر .

أحداث شغب بسبب الإصلاح الزراعي

كان لابد أن يقع الصدام بين كبار الملاك والفلاحين، وكانت بلدة كمشيش، في محافظة المنوفية، أول قرية ظهر فيها الصراع، بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي.

([1]) توفيق الحكيم " عودة الوعي " دار الشروق الطبعة الثانية ص ٥٩ .
([2]) أحمد طعيمة " شهادة حق " حقوق الطبع محفوظة للمؤلف ص ٢٧ .

كان صلاح الفقي هو عمدة كمشيش، قد انتظر عودة الفلاحين، الذين اصطفوا على الطريق، ليحيوا رجال الثورة، وساقوهم إلى دوار العمدة، وأذاقوهم عذاب الضرب المبرح. ولم يسكت الفلاحون، بل اتجهوا إلى أقرب نقطة شرطة من قريتهم، وهي نقطة البتانون، ولأول مرة يتجاسرون، فيشكون العمدة ووالده. ومن ثم قرر العمدة الانتقام. أطلق رجال عائلة الفقي النار على الفلاحين، فسقط منهم أربعة عشر قتيلاً. وقامت الدنيا في القاهرة. وبدأت النيابة التحقيق، وأرسلت الصحافة مندوبين لإجراء تحقيقات صحفية، عما يدور.

كان حادث كمشيش بمثابة الفتيل، الذي أشعل الصراع، في مناطق أخرى بالريف؛، فنشبت معارك عنيفة في الشرقية، والغربية، والدقهلية، سقط فيها بعض الفلاحين. وقبض، في إحدى المعارك، في قرية ميت أبو الحسن، على سبعين فلاحاً، ولكن النيابة أطلقت سراحهم .

وانتصر الفلاحون بتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، وأدرك كبار الملاك عدم جدوى العنف، فأخذوا في التحايل، فمثلاً حينما بدأ تنفيذ المشروع، وقدرت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي الأرض، التي سيتم الاستيلاء عليها، عمد كبار الملاك إلى تعطيل آلات الري، وإلى التوقف عن إمداد الفلاحين بما كانوا يحتاجونه، من سماد وبذور، ونفقات الحرث، والري، في وقت كان الموسم الزراعي لا يحتاج إلى أدنى تسويف. كما عمد كبار الملاك إلى رفع قضايا، أمام مجلس الدولة، وأمام المحاكم العادية، مطالبين بإلغاء قرار الاستيلاء على أراضيهم .

***